

اشكالية التعاقب على السلطة
ومستقبل الاستقرار السياسي في المملكة العربية
السعودية

أ.م.د احمد عبدالله ناهي (*)
م.م زيد حسن
علي (**)

zaid_9001@yahoo.com ahmadalnahi72@yahoo.com

الملخص:

يحتل موضوع التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية بأهمية خاصة بالنظر الى اهمية المملكة على الصعيدين الاقليمي والدولي ومايشكله استقرارها من أثر في استقرار اسعار النفط العالمية ويمكن القول ان استمرارية واستقرار عملية التعاقب على السلطة تؤدي دوراً أساسياً في الاستقرار في المملكة بينما حدوث اي مشكلات فيها يمكن ان يؤدي الى فوضى واضطرابات في الحكم ولهذا يسعى هذا البحث الى تبيان اسس الاستقرار في المملكة في ضوء عملية التعاقب على السلطة.

المقدمة

ازداد الاهتمام بموضوع "الخلافة" او مانسميه "التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية من قبل العديد من الباحثين والكتاب لاسيما في الحقبة الاخيرة إذ كثرت الدراسات العربية والاجنبية لهذا الموضوع حتى بلغت عشرات المقالات والدراسات على الشبكة العنكبوتية (الانترنت) ويعود الاهتمام بهذا الموضوع في اعتقادنا الى عوامل متعددة اعطت للموضوع اهمية متزايدة:

واول هذه العوامل يرجع الى الاهمية التي تحظى بها المملكة العربية السعودية نفسها على الصعيد العربي الاقليمي إذ اوضحت المملكة دولة محورية في السياسة العربية الاقليمية لاسيما بعد احتلال العراق وتراجع مكانته الاقليمية بفعل انشغاله بمشكلاته الداخلية وانكفاء سوريا ومصر على مشاكلهما الداخلية مما ابرز المملكة واعطاها دورا كبيرا وموجهاً في التوازنات الاقليمية الجديدة فضلاً عن دورها الواضح على الساحة الاسلامية المتمثل في وجود الحرمين الشريفين ورعاية وتنظيم شؤون الحجاج وكذلك تزعم منظمة التعاون الاسلامي اما على الصعيد الدولي فقد اعطى الوضع الاقتصادي للمملكة وكونها صاحبة اكبر احتياطي من البترول في العالم واكبر الدول من إذ حجم النفط المصدر يومياً فضلاً عن علاقتها المتميزة مع الولايات المتحدة والدول العربية الاخرى اعطى مكانة للمملكة على الصعيد العالمي.

اما العامل الثاني من عوامل اهمية موضوع التعاقب على السلطة في المملكة فيرجع الى موقع الملك في النظام السياسي السعودي فالملك هنا ليس منصباً "تشريفياً" ورمزياً" فقط مثلما هو في الانظمة الملكية الاوروبية مثل بريطانيا وانما الملك في المملكة العربية السعودية هو سلطة حقيقية وفعالة بل هو اهم السلطات في المملكة واليه تعود هذه السلطات جميعاً" فالملك يملك ويحكم اي يصنع القرارات ويوزع السلطات ويعين التنفيذيين ويراقبهم وهو الذي يضع السياسة العامة للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي ولهذا فليس غريباً ان يحظى موضوع من يتولى السلطة في المملكة بهذه الاهمية .

اما العامل الثالث فيتعلق بطريقة توارث العرش في المملكة العربية السعودية نفسها إذ ان العرش السعودي ينتقل بين ابناء مؤسس المملكة الملك عبد العزيز ابن سعود من الاخ الى اخيه

وليس من الاب الى الابن كما هو في الانظمة الملكية الاخرى مما يجعل الملوك واولياء العهد يصبحون اكبر سناً حتى انه توفي اثنان من اولياء العهد (الامير سلطان والامير نايف) قبل ان يتولى اي منهما منصب الملك وهذا مافتح باب التكهنات حول مستقبل السلطة في المملكة .

يحاول هذا البحث دراسة الاليات المتقدمة في مجال التعاقب على السلطة في المملكة والقوى المساهمة فيه والمشكلات التي يمكن ان تحول دون حدوث تعاقب سلس ومباشر على السلطة مع محاولة التنبؤ بما سيكون عليه هذا التعاقب مستقبلا وقد استخدمنا في هذا البحث مفهوم التعاقب على السلطة وليس تداول السلطة لما في المفهوم الثاني من افتراض استخدام الاليات الديمقراطية كالانتخابات في الوصول الى السلطة في المملكة وهذا لا يحدث بل ان الوراثة من جهة واختيار القوى المختصة التي سنتاولها لاحقا هي التي تقوم باختيار من تولى العرش وكذلك ولي العهد ومنذ عام ٢٠١٣ م ولي ولي العهد اي الثالث في ترتيب العرش.

المحور الأول: مفهوم التعاقب على السلطة .

ان من أهم أهداف القوى السياسية هو الوصول إلى السلطة لأجل تطبيق برامجها التي تؤمن بها وكل من هذه القوى تسعى إلى ان تقدم صيغة معينة من الشرعية تتمسك بها وتسعى الى تثبيتها وفق نظام سياسي معين تفرضه وتسيره وفقا لمنظورها الخاص عن المصلحة العامة او ان تصل إلى السلطة وفق الإجراءات القانونية التي يرسنها القانون^١، ولهذا فإن التعاقب يتم بأحد الأسلوبين التاليين^٢:

١. الأسلوب الثوري او الانقلاب : أي استخدام القوة للوصول الى السلطة وممارسة الحكم نتيجة رفض النخب الحاكمة مشاركة القوى السياسية ومنعها من دخول إطار النظام السياسي بشكل سلمي وقانوني.

٢. الأسلوب الدستوري: إي انتقال السلطة حسب القواعد الدستورية اي تداول السلطة بصورة سلمية بين القوى السياسية، والشرعية الدستورية هي المصدر الرئيس الذي تنظم عن طريقه عملية تداول السلطة وممارستها.

ومن مهام النظام الدستوري تنظيم عملية الاختلاف بين القوى السياسية وتقنين حالة الصراع السياسي بين القوى السياسية من اجل تحقيق المصالح : فالسلطة السياسية في الدولة الحديثة لأبد ان تكون قادرة على إدارة مجمل النشاط السياسي وإحداث حالة من

التوازن بين تلك القوى بما تملكه من شرعية وان تقوم على أسس ديمقراطية تمنع احتكار السلطة بين تلك القوى وان احد اوجه التعاقب على السلطة هو ذو أساس ديمقراطي^٣.
وبقدر ما يعبر تداول السلطة عن عمق الديمقراطية ورسوخ قواعدها فان الثورات والانقلابات تمثل حالة اضطرارية قد يلجأ اليها الشعب او بعض قواه السياسية، فنتيجة لعجز المؤسسات عن تنظيم عملية التعاقب على السلطة او بسبب عدم امتلاك المؤسسة السياسية الاليات اللازمة لتنظيم العملية بصورة سلمية ولقلة خبرة القوى السياسية في ادارة الصراع السياسي والاجتماعي او لعدم امتلاك السلطة السياسية الإمكانيات المادية اللازمة لفرض سطوتها على القوى الأخرى وإخضاعها للقواعد التي تحكم العملية السياسية بالكامل او نتيجة لفقدانها للشرعية السياسية اما لأنها لم تستطع ان تحقق اهداف المجتمع او لتورطها في حالات فساد وعندها قد تلجأ السلطة السياسية الى استخدام القوة للبقاء في السلطة فتضطر القوى الأخرى الى الجوء الى استخدام القوة المادية للوصول الى السلطة وهذا الأسلوب يتنافى مع الديموقراطية وممارستها وهو ما يمثل اغتصابا للسلطة وعملا غير ديمقراطي مايؤدي الى افتقاده المشروعية^٤.

ان الاستقرار السياسي وتحقيق قدر عال من الشرعية هو هدف مشترك لكل الانظمة السياسية ، وهذا يتطلب وضع قواعد قانونية مستقرة تطبق بشكل دائم وتضمن انتقال السلطة بشكل سلس بين القوى السياسية في النظام السياسي لان فشل هذا الانتقال قد يؤدي الى الجوء الاطراف الى استخدام العنف للوصول الى السلطة وهو ما يؤدي بالنتيجة الى حدوث حالة عدم الاستقرار السياسي .

ويمثل التحول الديمقراطي أرضية الاختيار فهو يطرح ضرورة وجود مقومات أهمها تنظيم عملية التعاقب على السلطة من قبل القوى السياسية وحتى يأخذ التحول الديمقراطي مداه يجب توفر اسس مبدئية وإجراءات على صعيد الوصول الى السلطة وممارستها والحرص على انتقالها من قوة سياسية الى اخرى ، ويقدر اهمية عملية تنظيم التعاقب على السلطة وإرساء الممارسة الديمقراطية بصورة دائمية فأنهناك ضرورة الاعتراف القانوني (الدستوري)

بحرية العمل السياسي للقوى السياسية مع ضرورة الإقرار بمبدأ التداول والتناوب على السلطة والتزام القوى السياسية به وتحول الصراع السياسي إلى تنافس سياسي^٥.

المحور الثاني: آليات التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية

ان عملية التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية تحظى بأهمية واضحة فهي احدى أسس الاستقرار السياسي في هذه الدولة بل هي الضامن الأكثر أهمية لهذا الاستقرار وتعتمد عملية التعاقب على السلطة في المملكة مجموعة من الآليات التي تحسم بتوافقها مسألة اختيار الملك وولي عهده وكذلك ولي العهد(*) وبذلك تضمن الاستقرار المملكة وهذه الآليات هي:

١. العائلة المالكة :- يصنف النظام السياسي في المملكة العربية السعودية ضمن الانظمة الملكية المطلقة إذ لا يوجد دستور مكتوب للدولة وانما النظام السياسي يعتمد على الكتاب والسنة النبوية كدستور إذ نصت المادة الاولى من النظام الاساسي للحكم على ان "المملكة العربية السعودية دولة اسلامية ذات سيادة تامة، دينها الاسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ" ولغتها هي اللغة العربية وعاصمتها مدينة الرياض"^٦.

ويشكل نظام الوراثة في المملكة الاساس الاكثر اهمية لعملية التعاقب السياسي على السلطة اذ ان الملك وولي العهد يتم اختيارهم من داخل العائلة المالكة ومن ابناء الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود، ففي المادة الخامسة من النظام الاساسي للحكم والتي نصت الى ان نظام الحكم في المملكة العربية السعودية هو نظام ملكي يكون فيه الحكم لابناء المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود وأبناء الابناء وبيابح الاصلح فيهم للحكم على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ"^٧.

وتتمتع أسرة آل سعود بسيطرة كاملة على كافة مؤسسات النظام السياسي في المملكة العربية السعودية، فالسلطة التنفيذية والسلطات الاقليمية وقيادة الجيش والطيران كلها خاضعة للإدارة المباشرة لامراء ال سعود وحلفائهم المقربين جدا، إذ يتولي من الامراء رئاسة الاجهزة الحساسة كقيادة الحرس الوطني ووزرات الداخلية والدفاع ووكالات

الاستخبارات والمخابرات فضلاً عن الموارد المالية لاسيما عائدات النفط التي تتدفق الى الموازنة الملكية^٨.

ويتم اختيار الملك من قبل العائلة المالكة ويستطيع الامراء رفيعو الشأن فيها التأثير في اختيار أو تحديد هوية الملك أحياناً، وهذا يتم عن طريق هيئة البيعة وهؤلاء الامراء يقع على عاتقهم صنع القرار في المجالات الأساسية فضلاً عن التعاون الوثيق مع الملك من اجل مجمل السياسة العامة وتولي حكم المحافظات في المملكة وهذا ما يوفر المعلومات اللازمة للقيادة عبر سلسلة العلاقات الشخصية حول الامور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية التي تواجه البلاد، ونظرا الى حجم العائلة المالكة والتي تجاوز عدد امرائها عشرين الف أمير فإن الدور السياسي الذي تؤديه يمكن مقارنته بدور الحزب السياسي في دول الحزب الواحد اذ نجد اعضاءها منخرطين في جمع الاطر العسكرية والامنية والادارية ويحتلون اكثر المناصب أهمية في بنية الدولة وهم بذلك يوفرون المعلومات للقيادة ويمثلون حلقة الوصل بين الشعب والحكومة^٩.

ولما كان عدد اعضاء العائلة المالكة كبيراً فإن عملية التعاقب على السلطة تخضع لرأى الاغلبية ويتطلب التوفيق بين الاتجاهات المتعارضة تحقيقاً للاجماع الذي يمثل جوهر العملية السياسية في النظام الساسي السعودي، وعليه يمكن عد العائلة المالكة بمثابة هيئة سياسية تعتمد على الولاءات العائلية، ونجد ان الترتيب (العمرى) داخل العائلة ليس متطابقاً مع المواقع السياسية داخل الحكومة ومن هنا ينشأ التعقيد فضلاً عن وجود امراء من اجيال مختلفة يختلفون في طبيعة النشأة ودرجة النفوذ السياسي بحكم المنصب وبحكم الصلة القبلية ما يعطي وبدرجة كبيرة لعدد من الامراء الامتيازات الا انها ويرغم هذا تبقى معنية بهدف واحد وقضية اساس هي حماية النظام السياسي السعودي وهو ما ينشئ نوعاً من الالتزام المعنوي بين الجميع رغم الاختلاف في الاراء والوسائل الا انها تبقى محاطة بدرجة من السرية والكتمان، فترى ان المهمات السياسية التي يضطلع بها الامراء على كافة الصعد الدولية كانت لها لبنات

متكامله هدفها أولاً وأخيراً توفير أقصى درجة أمن للمملكة وأقصى درجة من المساندة الدولية للنظام السعودي^١.

ثانياً: هيئة البيعة:

حصرت المادة (الخامسة) من النظام الأساس للحكم في المملكة الحكم في ذرية الملك عبد العزيز من الأبناء وبنائهم دون أخوته وبنائه عمومته من آل سعود إلا أن مفهوم "الإصلاح" كان ولا يزال مفهوماً غامضاً لصعوبة تحديد الإصلاح في وقت تتزايد فيه أعداد الأسرة المالكة في المملكة فضلاً عن عدم وجود شرط العمر لتولي الحكم ما ولد التنافس الحاد بين أبناء الجيلين القديم والحديث وهو ما جعل النقاش يجتدم في هذا الموضوع لما يثيره من هواجس ومخاوف لدى العائلة، فأدرك الملك عبد الله بن عبد العزيز بعد توليه الحكم عام ٢٠٠٥ م حجم التحديات التي ستواجه المملكة في المستقبل القريب في ظل تقدم العمر للأفراد العائلة خاصة وإن من أحفاد الملك عبد العزيز من يتجاوز أعمار أبناء عبد العزيز ما حدى بالملك عبد الله إلى تطوير نوع من نظام الحكم تجنباً للمشكلات المتوقعة حدوثها فأصدر نظام هيئة البيعة في ٢٠ / تشرين الأول / ٢٠٠٦ مهمته تنظيم عملية التوارث الحكم في المملكة وفق الية قانونية^١.

وأتبع هذا النظام بلائحة تنفيذية في ٨ / تشرين الأول / ٢٠٠٧ لسد الثغرات التي قد تنشأ مع ظروف حصول فراغ دستوري واحتمالات قد تنشأ بفعل غياب الملك أو ولي العهد أو كليهما معاً ، مما يعني تثبيت مؤسسة الحكم واستمرار عملها ، وهذا النظام خطوة جريئة أقدم عليها الملك عبد الله لينهي كل التكهنات والتخمينات والثغرات المتعلقة بنظام توارث الحكم^٢.

تتكون هيئة البيعة من أبناء المؤسس عبد العزيز وعددهم (٣٥) عضواً إذ يتمثل الأمراء الأحياء وممثل من أبناء كل متوفي أو معتذراً عاجز من أبناء المؤسس يضاف إليهم أحد أبناء الملك وولي العهد وهم معينون من قبل الملك وفق المادة الأولى من نظام هيئة

البيعة ، وتقع على الهيئة مهام اهمها مانصت عليه الماده (٦) " ان تقوم الهيئة عند وفاة الملك بالدعوة الى مبايعة ولي العهد ملكاً للبلاد " وتضمنت الفقرة (أ) من المادة (٧) ويختار الملك بعد مبايعته وبعد التشاور مع اعضاء الهيئة واحداً وأثنين أو ثلاثة ممن يراه لولاية العهد ويعرض هذا الاختيار على الهيئة وعليها ترشيح واحد منهم بالتوافق وفي حالة عدم ترشيح الهيئة لاي من هؤلاء فعليها تقديم مرشحها و يختار الملك مرشحاً ثانياً ويتم التصويت عليهما وبعدها تتم تسمية الحاصل من بينهم على أكثر الاصوات ولياً للعهد^{١٣} .

وقد اعطى بالنظام للهيئة دوراً في السيطرة على عملية التعاقب عن طريق منحها الدور في حالات طارئة وكما حددتها المادة (١١) عند عدم قدرة الملك الراحل وولي العهد على ممارسته سلطاتها لاسباب صحية فأن الهيئة تكلف لجنة صحية تقوم باعداد تقرير طبي عن حالتها الصحية، فأن ثبت في التقرير عدم قدرتهما على ممارسة السلطة فأن الهيئة تعد محضر يثبت ذلك ويتولي الحكم عندئذ مجلس الحكم المؤقت لادارة شؤون البلاد ورعاية المصالح حين شفاء اي منهما ويعود كل من الملك وولي العهد الى مزاوله عملهما باخطار كتابي من الملك اوولي العهد بتماثله للشفاء وتجاوز الاسباب الصحية، واذا ما ثبت بتقرير طبي عدم قدرتهما على ممارسة سلطتها وبصورة دائمة فانها تعد محضراً ويقوم مجلس الحكم المؤقت بأدارة شؤون البلاد على ان تقوم الهيئة خلال مدة لاتتجاوز سبعة أيام بأختيار الاصلح للحكم من بين ابناء المؤسس والدعوة الى مبايعته ملكاً للبلاد وفقاً لهذا النظام والنظام الاساس للحكم^{١٤} . ومع تولى الملك سلمان ادارة البلاد فقد انتفى عمل هذه اللجنة.

ورغم وجود هذه الالية القانونية الا ان ذلك لم يمنع الملك الراحل عبدالله من تعيين اخيه الامير مقرن بن عبد العزيز بمنصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء (ولي ولي العهد) ومن ثم عرض هذا الامر على الهيئة لأخذ موافقتها ، وهذا ما يعني تهميشاً لدور الهيئة لعدم اخذ موافقتها على هذا التعيين من جهة ، ولأن في هذا الامر تجميماً لدور الهيئة بنص المادة

(١٢) اذ انه في حالة عجز الملك و ولي العهد عن ممارسة سلطاتهما يتولى ولي العهد المسؤولية مباشرة ودون الرجوع الى الهيئة^{١٥}.

ومما لا شك فيه ان هذه الخطوة التي أوجدها الملك عبد الله مثلت بداية جديدة في العائلة المالكة وحملت في طياتها مدلولات كبيرة، اذ انها جاءت في ظل وجود تجاذبات داخلية في العائلة ، فمنذ تولي الملك فهد الحكم عام ١٩٨٢ وحتى وفاته ٢٠٠٥ م كان هناك تنافس كبيرة بين ولي العهد سابقاً (عبد الله) وبين الاخوة السديرون السبعة (الملك فهد، الامير سلطان، والامير نايف، والامير سلمان، الامير أحمد، الامير عبد الرحمن، الامير تركي)^(*) فضلاً عن أبنائهم من الجيل الثالث فهم جميعاً يديرون أجهزة الدولة الحساسة^{١٦}.

وفي ٢٧/٤/٢٠١٤ عين الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز الامير مقرن بن عبد العزيز ولياً لولي العهد رغبة منه في استمرار الحكم في ابناء المؤسس عبد العزيز ال سعود، وعلى الرغم من المعارضة لتولي الامير مقرن المنصب الا انه حصل على ما يقرب من ثلاثة أرباع الاصوات في الهيئة وهو ما فتح الباب امام صعود الجيل الثالث فبعد وفاة الملك عبد الله ٢٣/١/٢٠١٥ وتولي الملك سلمان الحكم بعد مبايعته ملكاً للمملكة العربية السعودية وتولي الامير مقرن ولاية العهد أصبح هناك منصب شاغر وهو ولي العهد، ما حدى بالملك سلمان الى تنصيب الامير محمد بن نايف ولي لولي العهد ومبايعته من قبل هيئة البيعة ما جعل عملية التعاقب عملية سلسلة وسهلة^(*)، فالملك عبد الله استشعر ان بقاء الطريقة القديمة في التعاقب على السلطة ستكون محصورة بيد جهة معينة (السديريون) وهو ما يثير حفيظة افراد العائلة والذين سيجدون أنفسهم خارج تخوم السلطة ومن ثم فإن هذا القرار سيضمن توازن القوى داخل العائلة الحاكمة وانتقال الحكم بسلاسة بين ابناءها وفق تنظيم شؤون الحكم والانتقال من التوافق العرفي الى التوافق القانوني في عملية اختيار ملك المستقبل وولي عهده وبمشاركة جميع افراد العائلة وخلاصة القول "ان النظام السياسي في المملكة هو شأن خاص (داخلي) والمحافظة عليه هو جزء من مسؤولية العائلة نفسها".

٣- المؤسسة الدينية :-

للمؤسسة الدينية أثراً كبيراً في عملية التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية فالعلاقة بين هذه المؤسسة وبين العائلة المالكة ترجع الى التحالف القائم بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود في الورعية عام ١٧٤٤ وعقبها أصبح للمؤسسة الدينية أثراً فاعلاً في عملية رسم السياسة وتكوين الدولة فهذه المؤسسة تقوم بدورها في تثبيت النظام السياسي بوسيلتين هما^{١٧}:

١- مراقبة سلوك الجمهور دينياً وسياسياً عن طريق التشدد وفي بعض الاحيان اللجوء الى العنف.

ب . فلسفة الخضوع الى الملك كونه (الحامي لدين الله) وتسويغ أفعاله مع منح الحاكم الشرعية المطلوبة وهو ما ولد ترابطاً بين الحركة الوهابية وال سعود وضمن استمرارية حكمهم بشرعية دينية وعزز النظام الاساس للحكم دور المؤسسة الدينية فالمادة(٢٣) منه نصت على (ان الدولة تحمي عقيدة الاسلام وتطبق شريعته وتأمّر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتقوم بواجب الدعوة الى الله)^{١٨}.

والعلماء هم اساس هذا التوجه فهم مصدر قوة النظام في اعتماده على الدين ويقدمون (فتاوى) تستند اليها العائلة المالكة عند اجراء اي تغيرات مطلوبة واحداث اي تغيير في شكل النظام، وتزداد اهميتهم في ممارسة مهمات تطبيق الشريعة الاسلامية كقانون للحياة العامة كما انهم يعملون على تعبئة الرأي العلمي وكسب التأييد لصالح الدولة^{١٩}.

فالسكان في المدن والوافدون والطلبة والعمال وموظفوا الدولة هم من يقع عليهم تأثير المؤسسة الدينية وهي الاقدر على الزج بهم في الفعل السياسي او كفهم عن فعل ما عبر الحشد الجماهيري عاطفياً، فهي تمتلك قدرة هائلة على مخاطبة عواطف المواطنين عبر الحديث عن الحلال والحرام مما جعلها رديفاً للمؤسسات الرسمية وفي احيان اخرى بديلاً عنها في الحفاظ على النظام كما هو بوصفه يتمشى و قواعد الاسلام^{٢٠}.

وقد انيطت بهذه المؤسسة مسؤوليات عديدة في الدولة فعلى عاتقها تقع ادارة بعض الوزارات والمؤسسات سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة قد تصل الى (٢٥) مؤسسة

أبرزها وزارة الاوقاف والدعوة ووزارة العدل ووزارة الحج والشؤون الاسلامية وهيئة الاشراف الديني على الحرم فضلاً عن مديريات متخصصة تشرف على النظام التربوي والرئاسة العامة للمعاهد والكليات العربية وبعض الجامعات، ماجعلها تتدخل وتؤثر في القرار السياسي ناهيك عن سيطرتها على الوسائل المقروءة والمسموعة ولديها صحف ومجلات واذاعة وتلفزيون فضلاً عن الرقابة المشددة على هذه الوسائل والنشاطات الثقافية هذا يعني ان المؤسسة الدينية لم تكن مؤسسة عادية وانما ذات دور كبير في عملية تشكيل النظام السياسي للمملكة.

وظل الطموح لدى المؤسسة الدينية هوالتشديد على التوجه الديني لنظام الحكم السعودي واحتكار المجال الديني بمؤسساته ومصادره واستراتيجياته الدعوية داخلياً وخارجياً. فبدلاً من ان تكون مصدراً للتشريع اصبحت اداة لتسويغ الممارسات السياسية ففي عام ١٩٧٣ كان دورها ملحوظاً في قرار فرض الحظر النفطي وكذلك عام ١٩٩٠م بدعوة القوات الاجنبية فضلاً عن مشاورتها عند تعيين الملك أو ولي العهد وكذلك احيانا القوانين والمراسيم الملكية^{٢١}.

وتباينت قوة هذه المؤسسة خلال المراحل الزمنية في تاريخ المملكة إذ انه وفي خضم الصراع الدائر بين افراد العائلة المالكة عام ١٩٦٤م قامت المؤسسة الدينية عن طريق هيئة كبار العلماء بدور مهم في خلع الملك سعود عن الحكم وتولية ولي العهد الامير فيصل بن عبد العزيز للسلطة وذلك باصدار فتوى بناء على طلب العائلة المالكة بعدم صلاحية الملك سعود للحكم وبذلك اعطت الشرعية لعملية خلعه التي تمت على مرحلتين الاولى الابقاء على سعود كعاهل لمملكة بدون سلطات والثانية اقالته وتعيين فيصل ملكاً.

وفي مرحلة حكم فيصل ونتيجة للثروة النفطية تراجع أثر المؤسسة بسبب التغيرات الهامة في المجتمع السعودي مادفع بقوة هذه المؤسسة الى التراجع، والتي مالبث ان تصاعدت قوتها بعد احداث محاولة الاستيلاء على الحرم المكي عام ١٩٧٩م بقيادة جهيمان العتيبي والمتطرفين ماضمن استجابة الحكومة بتعزيز قوة المؤسسة ودعمها المالي وبسط سيطرتها على

النظام التعليمي والسماح بفرض التقييد الصارم لقواعدها، وتعزز نفوذها في عهد الملك فهد (١٩٨٢- ٢٠٠٥) واصبحت سطوتها ونفوذها عاليين، ولكن بعد اعتلاء الملك عبد الله العرش عام ٢٠٠٥م أتخذ خطوات لكبح جماح قوة هذه المؤسسة فعلى سبيل المثال نقل التعليم للفتيات الى وزارة التربية والتعليم^{٢٢}.

لاتزال المؤسسة الدينية بكامل اجهزتها تخضع لسطوة الملك، فثمة اجراءات تتم بين الحين والآخر بهدف اعادة هيكلة واصلاحها هذه المؤسسة بما يخدم سياسة السلطة او الحكم وضمها الى صفه كتعيين المفتي العام او اعفاء هيئة كبار العلماء وهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضلاً عن وزراء الشؤون الاسلامية والحج، وفي حالة حصول اي خلاف علي فان الملك يبادر الى عزل او فصل رؤساء هذه الهيئات والمؤسسات بكل مسمياتها كما حدث في عهد الملك عبد الله عندما عزل الشيخ عبد العزيز بن حمين الحمين من منصبه كرئيس لهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكذلك عزل الشيخ عبد اللطيف ال الشيخ من قبل الملك سلمان بعد توليه الحكم وتعيين الدكتور عبد الرحمن السند بدلا عنه^{٢٣}.

وبذلك فإن المؤسسة الدينية تؤدي دوراً سانداً لعملية التعاقب على السلطة عن طريق الاسناد المعنوي واعطاء المشروعية لقرارات التنصيب والاستبعاد التي تتخذها اساساً العائلة المالكة وفي مقدمتها الملك فالمؤسسة الدينية لاتتخذ في العادة دوراً مستقلاً او معارضاً لتوجهات العائلة المالكة ولكن هذا لايعني التقليل من قيمة التأييد وأهميته الذي تمنحه هذه المؤسسة للخطوات التي تتخذها العائلة المالكة في مجال التعاقب على السلطة.

المحور الثاني: إشكاليات التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية.

اولاً: صراع الاجنحة داخل العائلة المالكة.

تشكل العائلة المالكة السعودية قبيلة متكاملة إذ يبلغ عدد افرادها زهاء عشرين

الف امير مما يجعل من مسألة التوارث على العرش مسألة ذات طبيعة اشكالية^{٢٤}.

وتتألف العائلة المالكة السعودية (أل سعود) من اخوة الملك المؤسس عبد العزيز بن سعود الخمسة وابنائهم واحفادهم وكذلك من اولاد الملك عبد العزيز الخمسة والثلاثين وابنائهم واحفادهم وهذا العدد الكبير جداً من افراد العائلة يعتقدون جميعاً ان لهم حقاً في ولاية العرش السعودي كونهم ينتمون الى اسرة ال سعود ولايشكل هؤلاء الامراء مجموعاً متجانساً وانما يشكلون اجنحة متنافسة اعتماداً على علاقة القرابة العائلية من جهة الام إذ يتجمع ابناء الملك عبد العزيز (وان لم يكن بشكل علني) في محاور متعددة اهمها ما يطلق عليه (السديريون السبعة) وهم ابناء الملك عبد العزيز من زوجته حصة بنت احمد السديري^{٢٥}.

وهم كل من (الملك فهد ، سلطان ، نايف) وهؤلاء الثلاثة متوفين والملك الحالي(سلمان) وعبد الرحمن وتركي واحمد) وابناؤهم يمثلون القوة الاكبر في العائلة وهناك ايضا كتلة اولاد الملك فيصل وكان اهمهم الامير الراحل سعود الفيصل الذي شغل منصب وزير الخارجية طوال اربعين عاماً (١٩٧٥- ٢٠١٥) والامير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات والسفير السابق في الولايات المتحدة والامير خالد الفيصل امير منطقة عسير ثم مكة المكرمة^{٢٦}.

فضلاً عن اولاد الملك الراحل عبد الله والذين يمثلهم الامير متعب بن عبد الله قائد الحرس الوطني الذي يشكل قوة عسكرية مهمة هدفها حماية العائلة المالكة ضد اي تهديد بما فيها تهديدات الانقلابات^{٢٧}.

وفي ظل وجود هذا العدد الهائل من المتنافسين على العرش يجعل امكانية انتقال السلطة بشكل سلس امراً صعباً إذ ان الرغبة في تولي السلطة سيكون على أشده بين هذه الاجنحة المتنافسة فمن الطبيعي ان يرغب اعضاء كل مجموعة وانصارها في تولي شخص منهم للسلطة وقد كان الملك عبد الله بمنكته السياسية ونفوذه القوي قادراً على السيطرة على هذه الطموحات واسترخاء الامراء بالمناصب الا ان وفاة الملك عبد الله في كانون الثاني ٢٠١٥م وتولي الملك سلمان للسلطة والامير مقرن ولاية العهد الامير محمد بن نايف منصب ولي ولي

العهد فتح الباب امام تطورات جديدة فالامير محمد بن نايف كان يشغل منصب وزير الداخلية فضلاً عن مسؤوليته عن ملف محاربة الارهاب في المملكة منذ عام ٢٠٠١م وبهذا يكون اول امير من الجيل الثالث يصل الى المنصب الثالث في تسلسل هرم السلطة في المملكة وقد ادي هذا التعيين في حينه الى حل مشكلة عبور السلطة من الجيل الثاني الى الجيل الثالث الا ان هذا التعيين لم يحظ بموافقة اجماعية من العائلة المالكة نتيجة تجاوز الكثير من الامراء الذين يكبرون الامير محمد بن نايف مثلما ان ابائهم اكبر من ابيه سنناً فضلاً عن ان ابائهم قد تولوا منصب الملك في حين لم يتولاه الامير نايف ونقصد بهم ابناء الملوك (فيصل وفهد وعبد الله) على وجه التحديد .

وفي الواقع فان الصراع والتنافس على السلطة ليس جديداً في المملكة فقد شهدت المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٥٨- ١٩٦٢ صراعاً من اجل السلطة داخل العائلة المالكة بين اصحاب متقاربين مختلفين لم يكن للملك سعود بينهما اي برنامج عمل واضح ومتناسك بل كان يستخدم ما تيسر من الوسائل من اجل تثبيت سلطته وقد قامت احدى المقاربتين على الدعوة للاصلاح السياسي والديمقراطية مترافقتين مع التنمية الاقتصادية وقد قاد هذه المقاربة الامير طلال بن عبد العزيز وزير الاتصالات ثم وزير المالية عام ١٩٦٠م واخوته الامراء نواف وبندر وفواز وعبد المحسن وماجد (الذين اطلق عليهم الامراء الاحرار) اما المقاربة الثانية فركزت على سلطة مركزية اكبر على النظامين السياسي والاقتصادي وكان يمثل هذه النزعة ولي العهد الامير فيصل بن عبد العزيز^{٢٨} .

وقد استمر الصراع بين الملك سعود تسانده مجموعة الامراء الاحرار من جهة وبين ولي العهد الامير فيصل تسانده بقية العائلة المالكة وعلماء الدين حتى انتهى بخلع الملك سعود من منصبه في نهاية اكتوبر ١٩٦٤ وتعيين ولي العهد الامير فيصل ملكاً^{٢٩} .

وعلى الرغم من انتهاء الازمة في هذه المرحلة فقد بقي الامير طلال بن عبد العزيز ناقماً على طريقة تداول السلطة وممارستها في المملكة فلم يقبل اية وظيفة حكومية وقد اعلن

عام ١٩٩٩م "ان على حكومة المملكة ايجاد طريقة سلسة لتسليم الحكم الى الجيل الجديد او مواجهة الصراع على السلطة بعد انتهاء عهد الملوك الكبار".^{٣٠}

وبعد ان اصبح عضواً في هيئة البيعة بحكم كونه احد ابناء الملك عبد العزيز ال سعود فقد استقال منها عام ٢٠١١م احتجاجاً على تعيين الامير نايف بن عبد العزيز - الذي يصغره سنأً ولياً للعهد وعلى احتكار السلطة من قبل فئة غير مسماة في الاسرة المالكة.^{٣١}

ان اسلوب اختيار اولياء العهد بين اعضاء الاسرة المالكة قد ادى الى مشكلات عديدة فبعد وفاة الامير نايف عام ٢٠١٢م تم تعيين الامير مقرن بن عبد العزيز ولياً لولي العهد الامير سلمان و تم تجاوز وزير الداخلية الامير احمد وهو احد السديريين السبعة كما تم اعفاؤه من منصبه الذي لم يمض فيه سوى خمسة اشهر وتعيين ابن اخيه محمد بن نايف بدلاً عنه.^{٣٢}

فضلاً عن ذلك فإن للامراء الكبار طموحات لابنائهم ايضا فقد جرى تأهيل الامير محمد بن نايف منذ زمن بعيد عن طريق تعيينه وكيلاً لوزارة الداخلية التي كان يراسها والده وتسليمه ملف مكافحة الارهاب في المملكة ثم تولي منصب وزير الداخلية خلفاً لعمه الامير احمد ثم منصب ولي العهد حتى بموافقة هيئة البيعة^{٣٣} ، حتى تولي منصب ولي العهد والرجل الثاني في السلطة في نيسان ٢٠١٥م وتعيين الامير محمد بن سلمان رئيساً للديوان الملكي ومستشاراً خاصاً للملك بمرتبة وزير^{٣٤} ، ثم توليه منصب ولي العهد ووزير الدفاع فضلاً عن وظائفه السابقة وهو ماضعاف من سخط فئات عديدة من الامراء الذين استبعدوا نهائياً من احتمال تولي العرش في المستقبل.

ثانياً: ضعف الاليات القانونية: تتمثل الاليات القانونية التي يقوم عليها موضوع تداول السلطة في المملكة اساساً على النظام الاساس للحكم في المملكة الصادرة عام ١٩٩٢م ونظام هيئة البيعة الصادر عام ٢٠٠٦ فضلاً عن المراسيم الملكية التي تحدد اسم ولي العهد وكذلك ولي العهد.

وقبل عام ١٩٩٢م كان العرف السائد ان يتم توارث العرش بين ابناء الملك عبد العزيز بن سعود من الاخ الاكبر الى من يصغره سنأ وعلى هذاالاساس استلم الامير سعود بن عبد العزيز العرش بعد وفاة ابيه عام ١٩٥٣م بوصفه الاكبر سنأ من بين ابناء الملك عبد العزيز الاحياء (توفي "تركي" الابن الاكبر للملك عبد العزيز عام ١٩١٩) ثم اصبح الامير فيصل ملكأ عام ١٩٦٤م بعد خلع الملك سعود من قبل مجلس العائلة ولكن العمر لم يكن دائما محددأ وحيدأ فليس الاكبر سنأ هو الاصلح بالضرورة فقد تم تحطبي عامل السن اكثر من مرة اولها عام ١٩٧٥م عند مقتل الملك فيصل فقد تم مبايعة الامير خالد ملكأ رغم ان شقيقه مَحْمَد اكبر منه سنأ وفي عام ١٩٨٢م بوبع ولي العهد الامير فهد ملكأ رغم وجود ثلاثة من اخوته الذين يكبرونه سنأ هم (ناصر- سعد - بندر) وقد نص النظام السياسي للحكم في المادة الخامسة (ب) السالفة الذكر على انه " يكون الحكم في ابناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد مَحْمَد فيصل السعود وابنائهم الحكم ويبايع الاصلح منهم عل كتاب الله تعالى وسنة نبيه"^{٣٥}.

وتجعل هذه المادة تحديد من يتولي العرش صعبأ جداً بسبب غموض تحديد المقصود "بالاصلح" وصعوبته ومن هي الجهة المسؤولة عن تحديده، فهل هو الملك ام مجلس العائلة ام القوى الرئيسية في النظام السعودي، كما ان هذه المادة بينت ان "الحكم في ابناء الملك المؤسس وابنائهم وليس ثم ابنائهم هو الامر الذي يجعل امكانية وصول امراء الجيل الثالث الى الحكم قبل اعمامهم امراً واردا"^{٣٦}. وهو الامر الذي حصل بتعيين الامير مَحْمَد بن نايف وليأ للعهد والامير مَحْمَد بن سلمان وليأ لولي العهد في نيسان ٢٠١٥ م وللوصول الى تحديد افضل آلية لاختيار الملك وولي العهد (واعفائهما من منصبها عند الضرورة) عمل الملك عبد الله على تطوير مجلس انتخابي عائلي عرف ب " هيئة البيعة " التي تتكون من ابناء الملك عبد العزيز ويمتلك كل منهما صوتأ واحداً يستخدمه بنفسه خلال حياته ويستخدمه احد ابنائهم بعد وفاته او عجزه عن المشاركة او عند توليه منصب الملك او ولي العهد وهذا يعني ان

الهيئة تضم ٣٥ عضواً وقت تشكيلهم نقصت الى اربعة وثلاثين بعد وفاة الامير فواز بن عبد العزيز عام ٢٠٠٨م دون وريث^{٣٧}.

ورغم الصلاحيات المهمة والخطيرة للهيئة مثل صلاحية تسمية الملك وولي العهد عند شغور احد المنصبين او كلاهما (المواد ٦ - ٩) من نظام الهيئة او اعلان عجز الملك عن ممارسة وظائفه وتحويل صلاحياته الى ولي العهد او الى مجلس مؤقت للحكم في حالة عجز ولي العهد هو الاخر عن ممارسة وظائف (المادة الحادية عشرة) او اعلان عودة الملك او ولي العهد الى ممارسة صلاحياته (المادة الثانية عشرة) ومع ذلك فان هذه الهيئة حملت منذ نشأتها اسباب ضعفها ويتمثل ذلك بنص المادة الثالثة من الامر الملكي الخاص بتأسيسها والذي نص على ان "تسري احكام نظام هيئة البيعة على الحالات المستقبلية ولا تشمل الملك وولي العهد الحاليين"^{٣٨}.

هذا الامر افقدها الكثير من القوة فالملك عبد الله لم يتم تعيينه من قبل الهيئة بل العكس فهو الذي اوجدها وبالتالي كانت ترشيحاته لاولياء العهد تحظى دائماً بالموافقة من قبل الهيئة بل ان هذه الاخيرة تم تجاوزها في حالات محددة فعند تعيين الامير نايف بن عبد العزيز ولي العهد نص الامر الملكي على انه "بعد ان اشعرنا صاحب السمو الملكي رئيس واعضاء هيئة البيعة امرنا بتعيين نايف بن عبد العزيز ولياً للعهد" اما عند تعيين الامير سلمان ولياً للعهد فقد تم تجاوز الهيئة للمرة الثانية اذ ان التعيين جاء بناء على مقتضيات المصلحة العامة^{٣٩}.

هذا التردد بين الرجوع الى الهيئة في الاختيار وتجاوزها أسهم في التقليل من سلطاتها وفعالية احكامها كما ان قرار تعيين الامير مقرن بن عبد العزيز ولياً للعهد الذي جاء محصناً من امكانية اعفائه لاحقاً بعد وفاة الملك اثار الشكوك حول نيات تأسيس الهيئة بين ان تكون اداة لتنظيم وترتيبها تداول السلطة داخل الاسرة الحاكمة او مجرد محاولة لتغيير معادلات القوة في داخل الاسرة المالكة لتعزيز اطراف معينة واستبعاد اخرى^{٤٠}.

وبذلك يمكن القول ان هيئة البيعة كألية قانونية لوراثة العرش في المملكة لم تصل بعد الى مرحلة التجذر ضمن النظام القانوني في المملكة فارادة الملك ومجلس العائلة لاتزال تتفوق عليها رغم استدعائها عند الحاجة لتبرير الاختيار بعد ان يكون قد انجز فعلاً.

الخور الثالث: مستقبل الاستقرار السياسي في المملكة في ضوء اشكالية التعاقب على السلطة

بعد الاستقرار السياسي الذي تشهده المملكة العربية السعودية حالياً دليلاً "واضحاً" على تمسك المواطنين السعوديين بشرعية ومقبولية النظام السياسي الذي يحكمهم ومع ذلك فان هذا الامر لايعني الجزم بان حالة الاستقرار والقدرة على تجاوز التحديات ستستمر مستقبلاً.

وفي هذا البحث سنحاول ان ندرس احتمالات الاستقرار وعدمه من زاوية واحدة هي عملية التعاقب على السلطة في المملكة منطلقين من الافتراض بأن نجاح عملية التعاقب يمكن ان يؤدي الى تحقيق الاستقرار السياسي في حين ان فشلها وظهور الصراعات حولها يمكن ان يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي وذلك عن طريق مشهدين .

اولاً:- مشهد الاستقرار ونجاح عملية التعاقب على السلطة : تشكل الاسرة المالكة السعودية الاساس الاول الذي يستند اليه نظام الحكم في المملكة وهذه الاسرة تختلف عن الاسر المالكة في النظم الملكية الاخرى في العالم بما فيها الاسر الحاكمة في دول الخليج العربي الاخرى من إذ كبر حجمها إذ تشير التقديرات الى ان عدد الامراء في سن الرشد يتجاوز عشرين الف امير وبذلك فان الدور السياسي الذي تؤديه هذه الاسرة هو دور كبير ومهم إذ ان اعضاءها يسيطرون على معظم المناصب التنفيذية المهمة وكذلك المناصب العسكرية العليا بل ان معظمهم يسيطر على النشاطات الاقتصادية في المملكة عن طريق الشركات الخاصة^٤. ورغم وجود صراعات بين الاجنحة المختلفة ضمن الاسرة المالكة للاستئثار بمزيد من السلطة الا ان هناك اتفاقاً كاملاً بين اعضاء هذه الاسرة على هدف واحد هو استمرار النظام السياسي فهناك اجماع مشترك بين

الملك والامراء على ضرورة استمرار حكم آل سعود ومن هنا ينشأ التزام معنوي داخل العائلة المالكة قائم على التعاون على الرغم من الاختلافات وبالولاء على رغم التنافس وبالعامل معاً على حماية النظام السياسي السعودي واستقراره^{٤٢}.

ولذلك فان هذا التنافس يجرى ضمن حدود عدم تهديد استقرار المملكة والنظام السياسي او التشكيك بشرعية سلطة العائلة من ناحية ثانية فان انشاء هيئة البيعة قد اسس رغم بعض الشكوك التي تثار حول قدرتها وحتى اهداف انشائها قد أسس لتنظيم تداول سلس للسلطة نجح الى حد كبير في ادارة اربع عمليات تداول للسلطة لحد الان:

١- مبايعة الامير نايف بولاية العهد بعد وفاة شقيقة سلطان عام ٢٠١١م هذا مع حقيقة ان الامير نايف كان يشغل منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وهو المنصب الذي يعطي شاغله حق تولي منصب ولاية العهد (حسب العرف السعودي) في حالة شغور المنصب اما بوفاة ولي العهد كما حصل في هذه الحالة او بتولي ولي العهد المنصب الملك.

٢- مبايعة الامير سلمان بولاية العهد بعد وفاة الامير نايف عام ٢٠١٢م .

٣- تولي الامير مقرن بن عبد العزيز منصب ولي العهد بعد وفاة الملك عبد الله في ٢٣ كانون الثاني عام ٢٠١٥م وتولي الامير سلمان لمنصب الملك.

٤- تولي الامير محمد بن نايف منصب ولي العهد والامير محمد بن سلمان منصب ولي العهد بعد اعضاء الامير مقرن من منصب ولي العهد بناء على طلبه . ففي كل هذه الحالات كان الملك يقوم بدعوة الهيئة الى الاجتماع ويعرض عليهم الامر ويتم التصويت على الشخص الذي يقترحه الملك، ان اختيار ولي العهد يضمن انتقال السلطة الشرعية عند وفاة الملك حتى تتم له البيعة رسمياً فيما بعد^{٤٣}.

من هنا يمكن القول ان مركزية دور الملك في النظام السياسي السعودي عن طريق الصلاحيات الواسعة الممنوحة له في النظام الاساسي للحكم والتي تجعل منه القوة المركزية في النظام السياسي التي تهيمن على السلطات الاخرى، بل يمكن القول ان السلطات الاخرى

تستمد أهميتها منها^{٤٤} ما يجعله المسيطر في عملية اختيار من سيخلفه على العرش وعرضه على هيئة البيعة لأعضاء القرار فقط فرغم ان من صلاحيات هيئة البيعة ان تختار ابتداء ولي العهد كما ذكرنا سابقاً الا اننا لم تمارس هذا الدور عملياً لان الملك كان يعين النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء (او ولي ولي العهد منذ عام ٢٠١٣) ومن ثم يرقبه الى منصب ولي العهد عند شغور المنصب الاخير بالوفاة او الاستقالة او تولي منصب الملك ويبدو هذا واضحاً من الصيغة الواردة في مراسيم تعيين ولي العهد " بناء على ما عرض على سمو رئيس واعضاء هيئة البيعة حيال اختيار صاحب السمو الملكيوليا للعهد وتأيد ذلك بالاجلبية"^{٤٥}.

وعلى الرغم من الدور المحوري للملك فان السلطة لاترتبط بشخص فقط وانما هناك ايضا مجلس العائلة المكون من كبار الامراء وكذلك هيئة كبار العلماء وهذه المؤسسات تسند وتحمي عملية التداول السلمي للسلطة حفاظاً على استقرار المملكة لذلك فان هذا المشهد وهو المرجح لدينا ينطلق من تآزر العديد من القوى والمؤسسات لاجل حماية عملية التداول السلمي للسلطة وترسيخها.

ثانياً: مشهد عدم الاستقرار وفشل عملية التداول ينطلق هذا المشهد من وجود اعتراضات في الوقت الحالي - واحتمال توسعها مستقبلاً على عملية تداول السلطة في المملكة لاسيما في ظل الانتقال الذي حصل لأول مرة من الجيل الثاني الى الثالث في الاسرة الحاكمة بتعيين الامير محمد بن نايف ولياً للعهد خلفاً لعمه الامير مقرن بن عبد العزيز الذي تم قبول طلب اعفائه لأسباب صحية وتعيين نجل الملك الأمير محمد بن سلمان وزير الدفاع ولياً لولي العهد^{٤٦}.

أن هذه التعيينات قد تجاوزت العديد من أحفاد الملك عبد العزيز ممن يكبرون الأمير محمد بن نايف ومحمد بن سلمان سنا وخبرة في الشؤون الدولية مثل الأمير الراحل سعود الفيصل الذي تم إعفاؤه من منصب وزير الخارجية وشقيقه الأمير تركي رئيس جهاز المخابرات والأمير بن بندر وخالد بن سلطان والأمير متعب بن عبد الله رئيس الحرس الوطني

وعشرات آخرين ورغم ان القرار حظي بأغلبية مطلقة في هيئة البيعة (ثمانية وعشرين صوتاً من اصل أربعة وثلاثين) حسب البيان الرسمي السعودي^{٤٧} الا ان اعتراضات حدثت من جهات متعددة فالأمير طلال بن عبد العزيز الذي كان قد اعلن منذ عام ٢٠٠٩ ترشيحه لابنه الوليد ولياً للعهد وصلاحيته لتولي السلطة^{٤٨} اعلن ان بيعة الامير بن محمد بن نايف ومحمد بن سلمان غير ملزمة له لانها لاتتوافق مع كتاب الله وسنة رسوله ولاتتفق مع ما أتفق عليه مجلس العائلة المالكة عند اجتماعه الاخير في مكة المكرمة^{٤٩}.

كما اشارت صحيفة نيويورك تايمز في عددها بتاريخ ٢٩ نيسان ٢٠١٥ الى ان التعينات الجديدة في المملكة قد تعمق النزاعات داخلها بسبب التنافس بين فروع العائلة المالكة لشغل مناصب قيادية قد تؤدي الى العرش^{٥٠} فالعديد من احفاد الملك عبد العزيز تولوا مناصب قيادية في الدولة لاسيما الوزارات السيادية وامارة المناطق والهيئات المستقلة مثل جهاز الاستخبارات وجهاز الامن الوطني والحرس الوطني وغيرها فقد تم تعزيز موقع الامراء الاحفاد بتحويل صلاحيات ابائهم اليهم كل في موقعه إذ تولى محمد بن نايف وزارة الداخلية خلفاً لأبيه وتولى محمد بن سلمان وزارة الدفاع خلفاً لأبيه وتولى متعب بن عبد الله رئاسة الحرس الوطني خلفاً لأبيه ايضاً^{٥١}.

وفي ظل وجود عدد كبير من المتنازعين و امتلاك بعضهم لاسباب القوة بل وكذلك وجود أجنحة متنافسة على المراتب العليا في السلطة يزداد احتمال نشوب المنازعات ومع تشكيل عدد كبير من الفروع من ابناء واحفاد الملك عبد العزيز والذين انشاء اغلبهم علاقة مع دول خليجية وقوى اقليمية ودولية فان الصراع القادم على الأرجح يهدد بتمزيق اوصال المملكة .

كذلك لم تنجح هيئة البيعة بشكل كامل في تفادي حصول انشقاقات في السلطة بل ان الانشقاقات طالت هيئة البيعة نفسها^{٥٢} فاستقالة الامير طلال من الهيئة وامتناع بعض اعضائها من حضور جلساتها يمكن ان يؤدي الى تجميدها او تحييد دورها على الاقل ان هذا المشهد رغم انه اقل احتمالاً للحدوث الا أنه يمكن ان يؤدي الى اضعاف الاستقرار في

المملكة اذ ان انتقال السلطة الى الجيل الثالث في الاسرة سيجعل المملكة في حالة حراك وفوضى كبيرين وتزايد فرص الناشطين الاصلاحيين اذ ستعمل اجنحة الحكم المتصارعة في السعودية على كسب دعم الفئات الاكثر تأثيراً في المجتمع لاضفاء الشرعية على حكمهم كما ستطلب دعم قوى خارجية لمساندتها في عملية التغيير او الحصول على الشرعية لاسيما من الولايات المتحدة التي توجد قوى فيها ترغب في رؤية السعودية مقسمة او ضعيفة لاجل تسهيل الحصول على الطاقة^{٥٣}.

الخاتمة

يثبت لنا مما سبق أن الأسرة المالكة في المملكة العربية السعودية في إطار سعيها إلى ضمان انتقال سلس وسلمي للسلطة فيها قد سعت إلى مأسسة هذه العملية عن طريق نصوص قانونية وإجراءات عملية فقد تم إصدار النظام الأساسي للحكم الذي حصر السلطة في أولاد الملك عبد العزيز بن سعود وأحفاده وابتعد الفروع الأخرى من الأسرة من أي نصيب فيها كما تم تأسيس هيئة البيعة بوصفها الجهاز المسؤول عن التعاقب على السلطة في المملكة

ورغم ذلك فإن عملية التعاقب على السلطة في المملكة ليست بيد هذه الهيئة الوليدة بالكامل فهناك قوى أخرى لها نصيب في العملية أهمها الملك الذي هو رأس السلطة في الدولة والمتحكم بأغلب الأمور فيها وقد جرت العادة على ان من يرشحه الملك لا يتم رده وان كانت هناك اعتراضات عليه كما ان مجلس العائلة والذي هو اوسع من هيئة البيعة مازال له دور مهم في عملية التعاقب هذه فضلاً عن إسناد كبار العلماء ورؤساء القبائل للمرشحين .

أثبتت عملية التعاقب على السلطة في المملكة نجاحها لحد الآن وادى ذلك الى جانب عوامل أخرى خارج نطاق بحثنا إلى استقرار سياسي واضح ، وذلك لوجود جانب مصلحة لأجنحة كافة الأسرة الحاكمة وقوى أخرى من خارجها لضمان هذا الاستقرار، فالخلافات داخل الأسرة مهما كانت كبيرة الا أنها لاتصل الى سقف التغيير العنيف الذي قد

يؤدي الى عدم الاستقرار وربما زوال حكم الأسرة السعودية نفسها، الا ان المستقبل قد يشهد اختلالاً بهذه القاعدة من قبل أطراف في الأسرة التي ترى ان حقوقها قد سلبت وان من يتولي السلطة ليس افضل اعضاء الاسرة المالكة.

The succson over power and the future of political stability in the Saudi Arabia .

Ass.pro Dr. Ahmad AbdallahNahi

Ass.Lec.Zaid Hassan Ali

Abstract

The subject of power succson in the Kingdom of Saudi Arabia has a great importance because of the importance of the Kingdom in the international area, so its stability has a great role in the stability of the prices of oil in the world. We can say that the stability and continuity of the succson of power has essential role in the stability of the Kingdom while Failior of powersuccson may caueseunstability or even anarchy of the Kingdom of Saudi Arabia.

^(٤) كلية العلوم السياسية/جامعة النهريين.

^(٥) كلية هندسة المعلومات/جامعة النهريين.

^١ صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ١٩٩١ ، ص ٢٧١.

^٢ جاسم محمد دايش، التعاقب على السلطة في العراق (١٩٢١-٢٠٠٥) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النهريين/كلية العلوم السياسية ٢٠١٣ ، ص أ

^٣ مها عبداللطيف الحديدي مشكلة التعاقب على السلطة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كاية العلوم السياسية عام ١٩٩٤ ص أ.

^٤ السيد ياسين وآخرون ، الثورة والتغيير الاجتماعي ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ١٩٩٧ ص ٣٤.

^٥ حسين علوان ، التحول الديمقراطي واشكالية التعاقب على السلطة في الوطن العربي ، مجلة دراسات استراتيجية مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد الرابع ١٩٩٨ ، ص ١٦٩.

^(٦) منذ عام ٢٠١٤ م استحدثت منصب ولي ولي العهد يمثل المنصب الثالث في الاهمية في النظام السياسي السعودي والمرشح الثاني لتولي العرش بعد ولي العهد وأول من تولى المنصب هو الامير مقرن بن عبد العزيز ولي العهد السابق .

^٦ المادة (الأولى) من النظام الاساس السعودي.

^٧ المادة(الخامسة) من النظام الاساس السعودي.

- ^٨ جوزيف أكشيشيان ، الخلافة في العربية السعودية ، ترجمة غادة جبر حيدر ، دار الساقى ، ط ١ ، ٢٠٠٢ ، ص ٣١٧ .
- ^٩ مجلة البحوث الاستراتيجية ، أزمة السلطة في المملكة العربية السعودية ، مجلة البحوث الاستراتيجية ، العدد الثالث ، تشرين الأول ٢٠١٢ ، ص ٤١ .
- ^{١٠} حسن حمدان العليكم ، بنية صنع القرار الخارجي السعودي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٧ - تشرين الثاني ١٩٩٥ ، ص ٧٠ .
- ^{١١} زهير الحارثي نظام الحكم في السعودية ، مراعاة التغيرات وتختلف الثغرات ، جريدة الشرق الاوسط العدد (١٠٥٤٢) ٩ أكتوبر ٢٠٠٧ ، ص ١ .
- ^{١٢} حمزة الحسن ، مشكلة الوراثة في نظام الحكم السعودي ، مجلة شؤون سعودية ، العدد (١٣) لندن ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣-١٤ .
- ^{١٣} المادة السابعة من نظام هيئة البيعة السعودي .
- ^{١٤} المادة الحادية عشر من نظام هيئة البيعة السعودي .

¹⁵ www.skynewsarabia.com .

- ^(٧) السديريون السبعة هم سبة من ابناء الملك عبد العزيز سمو بذلك نسبة الى امهم حصة بنت احمد السديري وقد كان هولاء مركز الثقل في النظام السعودي وشغلوا اهم المناصب فقد تولى اثنان منهم منصب الملك (الملك فهد والملك الخالي سلمان) وتوفي اثنان منهم وهم يشغلون منصب ولي العهد (الامير سلطان والامير نايف) (الباحثان).
- ^{١٦} محمد الفايض ، السديريون ، الحزب الحاكم منذ اربعين عام ، مجلة شؤون سعودية ، العدد (١٣) لندن ٢٠٠٤ ، ص ٢٩ .
- ^(٧) في نيسان ٢٠١٥ تم اعفاء الامير مقرن بن عبدالعزيز من ولاية العهد وتعيين الامير محمد بن نايف بدلاً منه كولي للعهد وتعيين الامير محمد بن سلمان كولي لولي العهد وهو ما سنستطرق اليه في الصفحات القادمة ..
- ^{١٧} لويس دو كورانيس ، الوهابيون تاريخ امله التاريخ ، ترجمة مجموعة باحثين ط ، رياض الرئيس للنشر ، لندن ٢٠٠٣ ، ص ٣٧ .
- ^{١٨} المادة (٢٣) النظام الاساس السعودي .
- ^{١٩} قيس نوري ، مفيد الزيدي ، المجتمع والدولة في السعودية ، مسيرة نصف قرن ، ط ١ بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠١ ، ص ٤٩ .
- ^{٢٠} زيد حسن علي ، الاصلاح السياسي ومستقبل الانظمة السياسية لدول الخليج العربية : دراسة حالة المملكة العربية السعودية رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهدين ، كلية العلوم السياسية ٢٠١٤ ، ص ١٤ .
- ^{٢١} محمد فؤاد الدين والدولة في المملكة من التحالف الى المواجهة www-Iragi center-net .
- ^{٢٢} أيمن الياسيني ، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية ، دار الساقى للطباعة والنشر ، لندن ١٩٨٧ ، ص ٣ .
- ^{٢٣} جعفر الشايب ، جريده السفير العربي / العدد ١٢٢٨٢ الخميس ١٣/٩/٢٠١٢ الموافق ٢٦/ شوال/ ١٤٣٣ ص ١ .
- ^{٢٤} دمجلة البحوث الاستراتيجية ، أزمة السلطة في المملكة العربية السعودية ، مصدر سبق ذكره ..
- ^{٢٥} تيم نيبلوك ، المملكة العربية السعودية : السلطة والشرعية والاستمرارية مركز الخليج للبحوث . دبي ، ٢٠٠٧ ، ص ١٧١ .
- ^{٢٦} روبرت ليسبي . المملكة من الداخل ، ترجمة خالد عبد الرحمن العوض مركز المسبار للبحوث والدراسات . دبي ٢٠١١ ، ص ٣٨٣ .
- ^{٢٧} المصدر نفسه . ص ٣١٣ .
- ^{٢٨} تيم نيبلوك . المملكة العربية السعودية . مصدر سبق ذكره ص ٨٤ . ٨٥ .

- ^{٢٩} لتفاصيل الصراع بين الاخوين ينظر احمد عبد الله ناهي ، نظام الحكم في المملكة العربية السعودية :دراسة في التطورات السياسية وخيارات المستقبل ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ١١١-١١٤ .
- ^{٣٠} نقلاً عن جوزيف أ. كيشيشيان الخلافة في العربية السعودية ط١ دار الساقى للطباعة والنشر بيروت ٢٠٠٢ ص٧٦ .
- ^{٣١} نقلاً عن كريستوفر ديفيد سون، مابعد الشيوخ : الأختيار المقبل للمالك الخليجية ط١ . مركز اوال للدراسات والتوثيق بيروت ٢٠١٤ ص ٣٣٢ .
- ^{٣٢} زيد حسن علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧ .
- ^{٣٣} ينظر نص المرسوم الملكي رقم ٥٢/أ في ٥٢/٤/٣ هـ ١٤٣٦ .
- ^{٣٤} ينظر الامر الملكي برقم ٥٦/أ في ٥٦/٤/٣ هـ ١٤٣٦ .
- ^{٣٥} انظر المادة (٥) الفقرة ب . من النظام الاساسي للحكم لعام ١٩٩٢ .
- ^{٣٦} احمد عبد الله ناهي، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨ .
- ^{٣٧} روبرت ليسى . المملكة من الداخل مصدر سبق ذكره ص ٤٦١ .
- ^{٣٨} ينظر نص الامر الملكي . ابراهيم بن محمد الناصري ومحمد بن صالح السديتان . دليل انظمة المملكة العربية السعودية . الشبكة العربية للابحاث والنشر بيروت ٢٠١٣ ص ٥٥ .
- ^{٣٩} نقلاً عن مجلة العربي الجديد الالكترونية في ٢٣ / يناير / ٢٠١٥ على الموقع www.alarabialjadid.net .
- ^{٤٠} انظر : هيئة البيعة السعودية ولدت بلا صلاحيات : مقال منشور على الرابط www.alarabi aljadid.net .
- ^{٤١} تيم نيبولوك . مصدر سبق ذكره ص ٤٧ .
- ^{٤٢} على حسن نيسان ، عملية صنع القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٧ ، ص ٦ .
- ^{٤٣} حول عمليات الانتقال هذه ينظر . ابراهيم بن محمد الناصري ومحمد بن صالح السحيمان . دليل انظمة المملكة العربية السعودية ط٢ ، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، بيروت، ٢٠١٣، ص ٦٣ وكذلك : هيئة البيعة في السعودية على الموقع Arab.cnn.middleeast.com .
- ^{٤٤} د. صالح بن بكر الطيار ، السعودية وتحديات القرن ٢١ ، مركز الدراسات العربي الاوربي ، باريس ، اذار ٢٠١٣ ، ص ١١ .
- ^{٤٥} ينظر المواد (٥ و ٤٤ و ٥٠ و ٥٨) من النظام الاساس للنحكم : وينظر الامر الملكي رقم ٥٢/أ في ٥٢/٤/٣ هـ ١٤٣٦ على سبيل المثال .
- ^{٤٦} ينظر نص البيان الرسمي السعودي على الموقع Arab.cnn/middleeast.com .
- ^{٤٧} المصدر نفسه .
- ^{٤٨} مي يماني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .
- ^{٤٩} ينظر تصريحاته على الموقع Arab.cnn/middleeast.com/world/2015 .
- ^{٥٠} المقالة متوفرة على الموقع vito.2014 .
- ^{٥١} مجلة ابحاث استراتيجية ، ازمة السلطة في المملكة العربية السعودية ، مجلة ابحاث استراتيجية ، عدد تشرين الاول ٢٠١٢ ، ص ٤٧ .
- ^{٥٢} كريستوفر ديفيدسون ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٢ .

